نورس للترجمة

كيف تفرض روسيا قوتها بأساليب أكثر هيمنةً و تأثيراً

نشره موقع war on the rocks

ترجمه من الانجليزية: محمود غزال

لقد كان أداء روسيا جيدًا في ليبيا ويعجبها حقيقة أن القليل من يلاحظ ذلك. عند وصف العلاقة بين القائد الليبي في شرق ليبيا خليفة حفتر والكرملين، كان الوصف مليء بعبارات مثل "الجنرال الليبي المدعوم من روسيا" و"رجل موسكو" وغيرها من العبارات اللفظية التي تعطي انطباعًا بديناميكية مباشرة. حيث تراهن الدولة الروسية على حفتر وتعتمد عليه وبالتالي تركّز على دعمه وليس إضعافه. ومع ذلك ، فإن الجدول الزمني الأكثر دقة للأحداث يكشف حقيقة مختلفة. منذ عام 2014 ، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة راعياً أجنبيًا ثابتًا وسخيًا وداعمًا أجنبيًا لرجل بنغازي القوي. في المقابل ، كان موقف روسيا تجاهه معقدًا ومتناقضًا. إن المفهوم القديم للحرب بالوكالة ، حيث تختار جهة أجنبية وكلاء محليين كقناة لأسلحتها وتدريبها وتمويلها ، ليست وثيقة الصلة بسياسة روسيا تجاه ليبيا. لزيادة نفوذها شيئًا فشيئًا على مراكز صنع القرار في ليبيا ، اتبعت موسكو منهجية أقل بديهية وأكثر ابتكارًا. وقد نجحت في ذلك حتى الآن.

من المهم أولاً استكشاف الدوافع التي تحرك أكبر ثلاثة لاعبين في ليبيا ، تركيا والإمارات وروسيا. يمكننا بعد ذلك فهم عمل موسكو متعدد الأوجه بشكل أفضل وتسليط الضوء على كيفية تَمَكُّن الدولة الروسية من كسب النفوذ السياسي غالبًا بغض النظر عن تقلبات الصراع وانعكاساته .

الأطراف الثالثة الثلاثة الكبرى:

يبلغ عدد سكان ليبيا 6.5 مليون نسمة فقط ، وموارد طبيعية هائلة ، وموقع محط أنظار الجميع ، وساحل يتمتع بإمكانيات ضخمة. يساعد هذا في تفسير سبب تدخل من ست إلى 10 دول فيها ، كما لاحظ المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة غسان سلامة. كل واحد من هؤلاء المتطفلين الأجانب مدفوع بمجموعة فريدة من الدوافع. شهدت الحرب الأهلية الليبية ، المستمرة منذ عام 2014 ، نقطتي انعطاف في السنوات الأخيرة. حدثت إحدى هذه اللحظات الحاسمة في أبريل 2019 ، عندما هاجم قوات حفتر الذي يقوده حفتر، بدفع من الإمارات العربية المتحدة ، العاصمة طرابلس ، في محاولة للإطاحة بحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. كان الحدث الفاصل الثاني هو بدء التدخل العسكري التركي العلني إلى حد كبير في يناير 2020 ضد عمليات حفتر في طرابلس ، في الربع الشمالي الغربي للبلاد.

لم يكن لروسيا دور في تعجيل أي من الشقاقين بين طرفي ليبيا- لكن الإمارات العربية المتحدة وتركيا كانا كذلك. في الوقت نفسه ، من المستحيل تجاهل عمل روسيا الواسع الانتشار. لهذا السبب ، من الضروري النظر إلى البعد الدولي للحرب الليبية على أنه يشمل ثلاثة أقطاب على الأقل. إن الفكرة المغرية لـ "السيادة تركية -روسية المشتركة" أو "السورنة (أي تحويل الوضع الى ما هو في سوريا" سابقة لأوانها وخاطئة لأنها تتستر على التدخل الإماراتي المهم والمتواصل.

على الرغم من أنها ليست مصلحة حيوية لروسيا ، إلا أن ليبيا تجذبها لأسباب اقتصادية وجيو استراتيجية. في عام 2011 ، شهدت موسكو تدخلًا بقيادة الولايات المتحدة بتفويض من الأمم المتحدة ضد نظام معمر القذافي ، مما أدى إلى إعاقة ما يقرب من 6.5 مليار دولار من العقود الموقعة أو الموعودة شفهيًا. بعد أن لاحظت اللامبالاة الأخيرة للدول الغربية ، فإن موسكو مصممة الآن على إحياء هذا الجزء من الأعمال التجارية في شكل مشاريع البنية التحتية وصفقات الأسلحة ومبيعات السلع الزراعية. كما تسعى إلى ممارسة سيطرة أكبر على تدفق النفط ومشتقاته إلى جنوب أوروبا. على المستوى الجيوستراتيجي ، يساعد الترسيخ في ليبيا روسيا على تأمين ممر إلى صحراء أفريقيا الكبرى. أخيرًا ، بالكاد ينسى المخططون في موسكو ما أشار إليه نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في عام 1957: تحتل ليبيا "موقعًا استراتيجيًا رئيسيًا" على الخاصرة الجنوبية من الناتو. خاصة منذ الأزمة الأوكرانية في فبراير 2014 ، ينظر الكرملين إلى المنظمة الامنية الغربية العليا(الناتو) على أنها معادية للمصالح الأساسية لروسيا. لهذا السبب ، تسعى موسكو إلى إضعافها وتضع نفسها وفقًا لذلك.

تتشابه بعض الجوانب من أجندة تركيا في ليبيا مع أجندة روسيا. حيث تهتم أنقرة باسترداد كل أو جزء من صفقات ما قبل عام 2011 التي كانت قد أبرمتها مع نظام القذافي والتي بلغت 20 مليار دولار أو جزء منها في مجالات الطاقة والبناء والهندسة. كما أنها ترى ايضا وجودها العسكري المتنامي في الدولة المغاربية يمثل نقطة انطلاق لتوسيع النفوذ التركي في الصحراء الافريقية الكبرى. والأهم من ذلك ، أن طموحات أنقرة البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط تتطلب منها أن تضمن ، بالوسائل العسكرية بشكل أساسي ، بقاء حكومة موالية لتركيا ومعترف بها من الأمم المتحدة في طرابلس. تعتقد أنقرة أن مذكرة التفاهم التي لم يتم التصديق عليها بعد والموقعة في عام 2019 مع حكومة الوفاق الوطني يمكن أن تساعد في تبرير توسعها وأنشطتها غير القانونية في

البحر حتى تستسلم اليونان وتقبل إعادة ترسيم مناطق الولايات البحرية بين الجارتين. على سبيل المثال ، بوتيرة أكثر استدامة في عام 2020 ، قامت سفن المسح الزلزالي التركية ، مصحوبة بفرقاطات بحرية ، بالتنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه القريبة من المياه الإقليمية لليونان. تعتقد أنقرة أن هذه المياه يجب أن تكون جزءًا من المنطقة الاقتصادية الحصرية لتركيا. ضمن هذا الإطار ، تستخدم أنقرة مذكرتها مع طرابلس كحجة لإضفاء الشرعية.

على عكس الأوروبيين ، أظهرت روسيا استعدادًا صبورًا لقبول واستيعاب تطلعات تركيا إلى أن تصبح قوة إقليمية كاملة. غالبًا ما تكون أنقرة وموسكو على طرفي صراع مختلفين ، كما هو الحال في سوريا وليبيا وأوكرانيا وأرمينيا وأذربيجان ونزاعات أخرى. على الرغم من ذلك ، تبذل موسكو جهدًا للحفاظ على واقع قابل للتفاوض لأن تركيا شريك مناسب لروسيا تحافظ عليه. على الرغم من احتمال حدوث انفصال عنيف في أي وقت ، فإن موسكو تقدّر حتى الآن خيار إبرام ترتيبات مؤقتة مع أنقرة. هذه الأشياء مفيدة لأنها تساعد روسيا على تجنب المواقف التي يجب أن تخوض فيها صراعًا مكثفًا ومكلفًا على مدى فترة طويلة. فائدة أخرى تستمدها موسكو من الحفاظ على شراكتها مع أنقرة هي أنها تساهم في تآكل واضعاف تماسك الناتو.

من وجهة نظر الإمارات العربية المتحدة ، الاعتبارات الاقتصادية والجيواستراتيجية مهمة ، لكن همهم الأكبر في الملف الليبي التفوق على كل الآخرين والذي كان الأيديولوجيا التبعة. في الواقع ، فإن ثروة الدولة الواقعة في شمال إفريقيا ومزاياها الهيكلية تجعلها فرصة ذات قيمة عالية مصيرها مُراقب عن كثب من قبل الفئات والفصائل السياسية في بقية المنطقة. اذا وصل الحكم شكل حكومي ذا تأثير إسلامي سياسي الى طرابلس وبشكل سلمي، فإن أبو ظبي تخشى أن تتأثر الدول المجاورة ذات الأغلبية السنية في الرئيس الليبي. تخشى الدولة

الإماراتية من أن يدور تأثير هذه الحكومة في دول أفريقيا الشمالي ومنه قد يتوسع التأثير ليشمل دول شبه الجزيرة العربية والشيء والذي يعرّض دولة الإمارات إلى خطر الزوال. ولأنها في المقام الأول ترغب في منع هذه العدوى الفكرية من البدء، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بالقضاء على أي نمط حكم قد يقبل أو يدافع عن جماعة الإخوان المسلمين أو فصيل مشابه كخط سياسي شرعي في طرابلس. والنتيجة الطبيعية التي لا رجعة فيها من تصورات التهديد هذه هي أن أبو ظبي لن توقف محاولاتها لجعل الوجود التركي في ليبيا مكلفًا ومؤلمًا وغير مستدام. ومع ذلك ، على الرغم من أن أبو ظبي تعرف جيدًا أن موسكو تعتبر أنقرة شريكًا في بعض الظروف ، إلا أنها سعت إلى "علاقات استراتيجية" مع روسيا. وترى أبو ظبي أن النفوذ الروسي في العالم العربي مرغوب فيه ، لا سيما في ظل دعم موسكو لحكومة بشار الأسد في سوريا. هذا اللغز الإماراتي له تداعيات كبيرة على ليبيا ، حيث تظل أبو ظبي دائمًا تميل إلى الإضرار بمصالح تركيا ، على أمل أن تتبنى موسكو موقفًا أقل تصالحية تجاه أنقرة. في غياب مثل هذا النشاط الإماراتي ضد تركيا ، قد تتوصل موسكو وأنقرة إلى ترتيب تتعايش بموجبه القوتان الاوربية والاسيوية في ليبيا وتتقاسمان الغنائم - وهي نتيجة تعتبرها أبو ظبي غير مقبولة. وببساطة ، فإن سياسة الإمارات تجاه ليبيا استبدادية ، في حين أن موسكو وأنقرة انتفاعية وواقعية إلى حد ما.

بالإضافة إلى هذه الدول الثلاث ، و التي هي الدول الوحيدة الملتزمة بلعب دور عسكري وقادرة على تغيير قواعد اللعبة في ليبيا ، تشارك دول أخرى ، مثل مصر وقطر وإيطاليا وفرنسا والمملكة العربية السعودية والأردن. في مسرح مكتظ بالمتسللين الأجانب ، من الصعب على المتدخل اتباع استراتيجية متماسكة بالسرعة التي يفضلها ودون الانجراف في الانعطافات ذات النتائج العكسية. تقريبا كل سياسي مهم أو مسلح قيادي في ليبيا تم دعمه من قبل أكثر من راع خارجي. وهذا يجعل القادة الليبيين معروفين بتقلباتهم ويصعب عليهم الهيمنة عليهم

كوكلاء. لتعظيم سيطرتها على السكان المحليين وتقليل اعتمادها عليهم ، قامت موسكو ببناء نفوذ على مر السنين باستخدام مزيج متطور من الأدوات ، بدءًا من المعلومات المضللة إلى الدبلوماسية والتدخل المصرفي إلى التدخل العسكري السري. تم ربط عمليات تسليم المعدات الفتاكة لقوات حفتر بالكيانات الروسية منذ أواخر عام 2014. حدث ذلك جزئيًا بتحريض من مصر ، التي طلبت من روسيا دعم الحملة العسكرية لحفتر. ولكن خارج المجال العسكري ، كان هناك دفعة مبكرة أخرى تلقاها حفتر من موسكو كانت في مجال الصناعات المصرفية.

التدخل المالي:

منذ مايو 2016 ، قامت شركة الطباعة الروسية Goznak بتصنيع أوراق نقدية بقيمة تزيد عن 14 مليار دينار (ثم ما يعادل أكثر من 10 مليارات دولار) للجيش الوطني الليبي دون استشارة البنك المركزي المعترف به دوليًا في البلاد. قبل عام ونصف ، قطع البنك المركزي في طرابلس فرعه في شرق ليبيا عن نظام المقاصة في البلاد. لكن عملية الضخ الفاسدة للورق الروسي ، الذي مكّن حفتر من مضاعفة رواتب أفراد قوات حفتر ثلاث مرات ، عزز استقلال التحالف المسلح عن حكومة الوفاق الوطني خلال العام الأساسي الذي كان عام 2016 ، وساعد في الحفاظ على استمراره. مثل هذا النشاط الروسي ليس تجاريًا بحتًا حيث ان Goznak هي مؤسسة مملوكة للدولة ، مما يجعلها واحدة من أدوات الكرملين للضغط على شرق ليبيا.

شهد النصف الثاني من عام 2020 ندرة أكبر من المعتاد في الأوراق النقدية الدينارية في شرق ليبيا ، أو برقة ، في حين تشير المؤشرات إلى احتمال تفاقم أزمة السيولة في الأشهر المقبلة. لا يمكن للمرء أن يعزو هذا التطور فقط إلى الطريقة الأكثر حزما التي عارضت بها الولايات المتحدة عمليات التسليم الروسية للدينار مؤخرًا. كما

أنه يعكس ضبط النفس المتعمد من قبل موسكو في الوقت الذي تهتم فيه الدولة الروسية برؤية الأمم المتحدة تنجح في إصلاح النظام المالي الليبي الممزق. منذ مايو 2020 ، كانت هناك رغبة مشتركة في كل من أنقرة وموسكو للسماح للدبلوماسية بالمساعدة في إعادة تنشيط الاقتصاد الليبي. خفضت موسكو تدفق الدينار الروسي المطبوع ، حتى لو كان ذلك يعني وضع حفتر في ضائقة مالية لعدة أشهر. يُعدّ السماح للأمم المتحدة بتحقيق تقدم في عملية التوحيد المصرفي أكثر أهمية بالنسبة لموسكو لأنه سيمكنّها في النهاية من القيام بأعمال تجارية في ليبيا. هذا مجرد واحد من بين العديد من الأشياء التي تظهر كيف ان الدعم الروسي للقائد الليبي هو دعم يتعلق بالظروف والمصالح . بعد إصلاح النظام المالي في البلاد ، قد تستأنف موسكو استخدام هذه الأداة وغيرها للتأثير على القيادة في شرق ليبيا وتشكيلها.

ميلشيات واغنر و القوة الفتاكة:

الأهم من ممارسة التحكم الاقتصادي هو التدخل العسكري الروسي ، الذي بدأ في سبتمبر 2019 وتم تنفيذه بشكل أساسي من خلال شركات عسكرية خاصة. ربما ظهرت هذه الكيانات لأول مرة في برقة في عام 2016، لكنها ظلت لفترة طويلة محصورة في دور غير قتالي. بحلول عام 2017 ، تمكنت الصحافة الدولية من إثبات أن المسلحين التابعين لشركة روسية تدعى RSB Group قدموا خدمات الأمن وإزالة الألغام لقوات حفتر. كما ساعدتهم القوات الروسية في الحفاظ على أسلحة تعود إلى الحقبة السوفيتية ، بما في ذلك الطائرات الحربية الليبية. خلال النصف الأول من عام 2018 ، بمجرد أن نفذت وكالة الاستخبارات العسكرية الأجنبية التابعة للقوات المسلحة الروسية مهمة تحضيرية في شرق ليبيا ، وصلت مجموعة فاغنر(التي أسسها في عام 2014 رجل الأعمال المرتبط ببوتين يفغيني بريغوزين وضابط المخابرات السابق دميتري أوتكين) إلى حفتر.

في البداية ، كان دور فاغنر يتمثل في توفير التدريب ، والأجهزة ، وخدمات الأمن الغير حركية ، والمشورة في ساحة المعركة. بعد أشهر قليلة من ظهورها في شرق ليبيا ، ظهرت فاغنر في طرابلس. وفقًا لأحد سكان الزنتان ، وهي بلدة ليست بعيدة عن العاصمة ، وصل رجال فاغنر إلى القاعدة الجوية التي كان يسيطر عليها حفتر في ذلك الوقت والتي تسمى الوطية القريبة في أكتوبر 2018 ، وهي شهادة تؤكد روايات العديد من الدبلوماسيين الأوروبيين.

في الشهر التالي ، أصبح الارتباط بين حفتر وبريغوزين واضحاً للعالم ليرى عندما ظهر الرجلان في مقطع فيديو تم التقاطه خلال اجتماع رسمي في موسكو. يُظهر التسجيل رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال فاليري جيراسيموف في نفس مقطع الفيديو ، وهي صورة مجازية مناسبة للصلة بين بريغوزين والدولة الروسية. في حين أن فاغنر وأقرانها ليسوا فرعاً من الدولة الروسية في حد ذاتها ، إلا أنهم لا ينفصلون عنها سياسيًا وماليًا ولوجستيًا. الرؤساء التنفيذيون لهذه الشركات العسكرية الخاصة هم جزء من كوكبة أوسع من النخبة الحاكمة والأقطاب المرتبطين بقيادة الدولة الروسية.

لا تزال الشركات العسكرية الروسية الخاصة - وإن كانت غير قانونية في روسيا - تدار على أنها مشروع تجاري. على هذا النحو ، يحاول قادتهم تجنب الوقوع في مستنقع في حال عدم وجود ضمانات لحصول توازن نهائي يسمح لهم بالحصول على تدفقات مالية ثابتة بطريقة واقعية أو بأخرى. لذلك يجب أن تستوفي كل مغامرة يتم القيام بها معايير موضوعية للجدوى الاقتصادية في إطار زمني مدته بضع سنوات. على الرغم من ارتباطها في بعض الأحيان بشبكات التهريب ، إلا أن الشركات العسكرية الخاصة مثل Wagner ، من خلال أدائها في بلد معين ، يمكنها أيضًا مساعدة مؤسسة روسية مناسبة ، مثل "عملاق الطاقة" ، وتأمين العقود المشروعة هناك ،

ومكافأتها على ذلك الدفع في الخفاء. في حين أن الشركات العسكرية الروسية الخاصة تنشر قوّة سرية بلا رحمة، بما في ذلك ضد المدنيين ، فإنها دائمًا ما تبذل قصارى جهدها للتأكد من أنها تحافظ على خيار الانسحاب من القتال في أي وقت.

تختلف الطريقة التي يتم بها تمويل تدخل معين بشكل كبير اعتمادًا على بلد العملية والوقت. يمكن تمويل مرحلة معينة من مراحل النزاع بطريقة ما ، وتمويل المرحلة التالية بطريقة أخرى ، اعتمادًا على ما تم التفاوض عليه مع مختلف الشركاء على أساس تجزيئي مخصص. على سبيل المثال ، بعد أن توقف الممول النمساوي يان مارساليك عن تمويل مجموعة RSB بسبب فضيحة اختلاس ، وجدت الشركة العسكرية الروسية الخاصة وسائل أخرى لمتابعة عملياتها في ليبيا.

توظف Wagner و RSB Group و Shchit وغيرهم مجموعة متنوعة من الموظفين ذوي الخبرة بما في ذلك الجنود السابقين والضباط المتقاعدين وجنود الاحتياط العسكريين الذين تجذبهم رواتب المرتزقة. في بعض الحالات ، تقوم تلك الشركات ، بما في ذلك شركة Wagner ، بتوظيف أفراد ذوي خلفية إجرامية. ولكن ، كما كتب "كيريل أفراموف" و "رسلان تراد" في كتابهما الأخير ، لا يمكن اختزال الشركات العسكرية الروسية الخاصة بدوافع مالية. فهي ليست مدفوعة بالكامل بالأرباح قصيرة الأجل بالطريقة التي يمكن أن يكون بها نظراؤهم الغربيون. غالبًا ما يتم قيادة شركات الأمن الخاصة الروسية على مستويات مختلفة من قبل ضباط سابقين في القوات الخاصة (سبيتسناز) والذين - بخلاف الجشع - ملزمون بإحساس بالواجب تجاه الدولة. وفي الوقت نفسه ، لن يعترف أي مسؤول روسي علنًا بأي صلة بهذه الشركات العسكرية الخاصة ، بغض النظر عن مدى عدم معقولية مثل هذا النفي. لجعل هذا التهجين حقيقة واقعية ، يتحدث بعض الباحثون عن قوات أمن "شبه

الحكومية". على عكس الوضع في سوريا ، يجسد أفراد فاغنر الغالبية العظمى من الوجود الروسي في ليبيا ، مع وجود عدد قليل فقط من النظاميين على الأرض. عادة ما يكون العسكريون الروس في ليبيا خبراء تقنيين ومدربين منتسبين ، وأحيانًا ضباط رفيعي المستوى مسؤولون عن مساعدة فاغنر على تعزيز قدراتها. يعكس تعاطف الدولة حقيقة أن عمل المرتزقة يتناسب مع استراتيجية الكرملين الأوسع نطاقاً.

إيقاع طبول الحرب الخاص بهم:

بعد وقت قصير من اجتماع موسكو 2018 المذكور أعلاه ، اتفق عدد من الدول الأجنبية مع الإمارات على أن حفتر لديه خطة ذكية ويستحق الدعم. كان ذلك الخريف مناسبًا لحفتر لتحضير تقدمه المرتقب غربًا لأن الجهات الفاعلة في طرابلس ، وكذلك الأمم المتحدة ، كانت مشغولة بمحاولة تعزيز وقف إطلاق النار بعد معركة استمرت لمدة شهر داخل الإقليم أسفرت عن مقتل أكثر من 115 شخصًا وهز العاصمة.

توازنٌ هشّ:

كانت هذه هي اللحظة التي أعطت فيها الحكومة الإماراتية قوات حفتر موارد مادية إضافية حتى يتمكن من التقدم إلى النصف الغربي من ليبيا.

وفقًا لمسؤول ليبي مطلع على اجتماع عصيب بين وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فايز السراج في ديسمبر 2018 ، كانت الولايات المتحدة متعاطفة مع قوات حفتر مع اشتداد الأحاديث حول هجوم قادم لحفتر. عندما تحركت قوات حفتر في جنوب غرب ليبيا الغني بالنفط ، والمعروف باسم فزان ، أشارت التقارير إلى أن مقاتلي فاجنر في شمال برقة كانوا على استعداد للسفر إلى مطار تمانهينت أو

قواعد أخرى في شمال فزان والمساعدة في تأمين حقل نفط عملاق قريب. ثبت أن هذه الخطوة غير ضرورية في أوائل عام 2019 لكنها قد تحدث بعد عام ونصف. لم تكن أبو ظبي العاصمة الوحيدة التي تدعم بقوة مغامرة حفتر في الجنوب الغربي. قال دبلوماسي غربي حضر قمة فبراير 2019 بشأن ليبيا: "كان صبر الفرنسيين في الواقع أكثر نفادًا من الإماراتيين". كما أن باريس أشادت علنًا بالحملة العسكرية لحفتر قبل أقل من شهر من مؤتمر سلام مهم نظمته الأمم المتحدة. في عام 2019 أخبر مسؤول أمريكي كاتب المقالة هذه-، انه على الرغم من أن واشنطن أيضًا كانت "سعيدة إلى حد ما". بعد كل ما حصل، بغض النظر عن الوحشية غير المبررة ضد المدنيين في حوض مرزق ، بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة ، تمكنت قوات حفتر ، بمساعدة المرتزقة السودانيين ، من وضع علمها في بعض الأجزاء الرئيسية الأخرى من فزان من خلال تقديم المال والمقايضة السلمية.

تُظهر الفترة أواخر عام 2018 وأوائل عام 2019 (التي أدت إلى واحدة من أكثر الحلقات فتكًا في الأزمة الليبية وأيضًا أفضل فرصة لفاغنر لاختراق الدولة الغنية بالنفط إلى أبعد من ذلك) كيف وصلت القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة في العواصم الغربية تسببت في نسيان صانعي السياسات الارتباط الوثيق بين قوات حفتر وروسيا. خلال تلك الأسابيع الحاسمة ، لم تشارك موسكو حماس الغرب لحفتر. وبدلاً من ذلك ، قامت بدراسة نقاط ضعفه مع التركيز على استخدامها لمصلحتها الخاصة.

عندما سحب حفتر ، في مارس 2019 ، الجزء الأكبر من جيشه من قوات فزان الحديثة المزعومة للتحضير للزحف على طرابلس ، افترضت العديد من الجهات الفاعلة ، الأجنبية والليبية على حد سواء ، أنه سيكون قادرًا على تكرار ما أنجزه في الصحراء الليبية في المنطقة الحضرية التي يبلغ عدد سكانها 1.2 مليون شخص - أي

استيلاء أنيق إلى حد ما دون اشتباكات مطولة. لكن الكرملين ، الذي لم يكن متفائلاً ، جلس في تلك المرحلة التالية بعيد من الحرب. حتى قبل بدء هجوم حفتر في 4 أبريل 2019 ، كانت موسكو ترى أن قوات حفتر ستفشل على الأرجح. في الواقع ، اعتبرت كل من موسكو والقاهرة ، وهما المتدخل الآخر في شرق ليبيا ، أن حفتر يفتقر إلى الموثوقية والقوة العسكرية والتثبيت الاجتماعي والسياسي الضروري للنجاح في مثل هذا المشروع الضخم على بعد 600 ميل من قواعده. هذا التشكيك قد يقرّب مصر من روسيا ، لكنه لم يوقف حفتر ، الذي تحميه أبو ظبي.

قليل بالتأكيد - لكن ليس تامّاً مثل "سبارتاٍ-Sparta":

بعد أيام قليلة من هجوم أبريل / نيسان 2019 ، دخلت الإمارات العربية المتحدة ، التي حافظت منذ فترة طويلة على وجود عسكري سري في البلاد ، في المعركة لتعويض ضعف قوات حفتر على الأرض. بين أبريل وديسمبر 2019 ، نفذت الإمارات أكثر من 900 غارة جوية في منطقة طرابلس الكبرى باستخدام طائرات مسيّرة مقاتلة صينية الصنع ، وفي بعض الحالات بطائرات مقاتلة فرنسية الصنع. ساعد التدخل العسكري الإماراتي ، الذي تضمن أيضًا مساعدة لوجستية كبيرة وشحنات أسلحة وفيرة ، في إبقاء الألوية المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني تحت السيطرة ، لكنه لم يكن كافيًا لدفع رجال حفتر إلى وسط مدينة طرابلس. بعد أسابيع قليلة من بدء حملة القصف التي شنتها أبو ظبي ، حذت أنقرة حذوها بإرسال طائرات بدون طيار وعشرات من الأفراد الأتراك، الذين نفذوا حوالي 250 غارة في عام 2019. ومن المهم الاعتراف بأنه قبل يناير 2020 ، كان التدخل الإماراتي في ليبيا. أكبر بكثير من التركي. ومع ذلك ، لم يكن ذلك كافياً.

من الناحية الإيديولوجية ، كانت تركيا والإمارات عدوين لدودين منذ الانقلاب العسكري في مصر عام 2013. لكن التطورات في ليبيا في عام 2019 كانت أول حالة شارك فيها أفراد من كلا البلدين عسكريًا في نفس مسرح الحرب. إن امتلاك تركيا لطائراتها بدون طيار المطورة محليًا منحها مرونة قيّمة بتكلفة بسيطة بينما تواجه بشكل غير مباشر الدولة الخليجية. لكن العقبة الرئيسية التي واجهتها أبو ظبي في غرب ليبيا لم تكن متعلقة بالمعدات، حيث كانت حملتها الجوية في ذلك العام أكثر قسوة من حملتها انقرة الجوية. كانت المشكلة هي عدم كفاية القوة البشرية لقوات حفتر. لخص وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو: "لا يمكن لحفتر السيطرة على مدينة يبلغ عدد سكانها 3 ملايين نسمة فقط بـ 1000 رجل". على الرغم من المبالغة والسخرية ، فإن سخرية مسؤول روما تسلط الضوء على ما كان بمثابة كعب أَخيُل في نهج الإمارات تجاه ليبيا: لم يكن هناك عدد كافٍ من الشباب الليبيين على استعداد للمخاطرة بحياتهم كجنود مشاة على خط المواجهة من أجل حفتر.

بعد سقوط الحاكم الاستبدادي السوداني عمر البشير من السلطة في عام 2019 ، تكهن الكثيرون بأن خلفائه سيسمحون لقوات الدعم السريع سيئة السمعة بالقتال من أجل القائد الليبي - لكن ذلك لم يتحقق. وهذا ما يفسر سبب كون الغالبية العظمى من بضعة آلاف من المقاتلين السودانيين الذين كانوا يتصرفون كمرتزقة موالين لحفتر على الأراضي الليبية من المتمردين الدارفوريين ، وعادة ما يكونون أقل انضباطًا من قوات الدعم السريع. يمكن قول شيء مشابه عن الحكومة السورية ، حيث إن جميع المرتزقة السوريين الذين يقاتلون إلى جانب حفتر، البالغ عددهم حوالي 2000 ، هم من "المتمردين المتصالحين" ، ويعتبرون مستهلكين وغير فعّالين مقارنة بالقوات المسلحة الأشد في المعارك التي لا تزال دمشق بحاجة إليها في الداخل.

هذه الصعوبة الحادة في العثور على مشاة لحفتر يجب أن يأخذها في الاعتبار أي شخص مهتم بفهم طبيعة العلاقة بين الإمارات العربية المتحدة وفاغنر. تواصل أبو ظبي العمل بشكل وثيق مع موسكو ليس لأنها تشاركها رؤيتها أو لأنها تثق في الكرملين ، ولكن لأنه ليس لديها بديل.

بحلول أواخر آب (أغسطس) 2019 ، لم يكن هجوم قوات حفتر على طرابلس قد غرق في طريق مسدود فحسب - بل كان في خطر. في سبتمبر 2019 ، انضم مقاتلون روس إلى كتائب قوات حفتر في ضواحي طرابلس وشاركوا في الهجوم على الحكومة الليبية. مشاركة فاغنر ، على الرغم من أنها بدأت بفقدان ما يصل إلى ثلاثين من رجالها ، والذي يمكن أن يستمر ويزداد خلال أشهر التالية. قال مقاتل موال لحكومة الوفاق الوطني تمت مقابلته إن الوحدة الروسية عملت كمضاعف للقوة في هجوم حفتر وجعلته أكثر "رعبا". قدمت قوات فاغنر متانة قاتلة عبر طليعة قوات حفتر ، والتي كانت تفتقره سابقا. سمحت إضافة تنسيق أكثر إحكامًا ، وقدرات مضادة للطائرات بدون طيار ، وقناصة خبراء ، ومعدات متطورة لقوات حفتر بإحراز تقدم صغير ولكنه ثابت في ضواحي العاصمة. وهكذا ، في خريف عام 2019 ، أصبح المقاتلون الروس عنصرًا أساسيًا في عملية حفتر.

في منتصف مايو 2020 ، وفقًا لنمط مألوف لدى مراقبي منطقة إدلب السورية ، اختارت العاصمتان تجنب إطالة فترة القتال الحربي التي تعتبر غير ضرورية ولا نهاية لها في الأفق. الهجوم على طرابلس ، الذي لم يكن مشروعًا روسيًا على الإطلاق ، بشكل أساسي دون استشارة حفتر. في المقابل ، التزمت أنقرة وطرابلس بالسماح للأفراد الروس بالخروج من منطقة طرابلس الكبرى بأمان. قال مسؤول ليبي مطلع على المحادثات إن موضوعات أخرى للمفاوضات مثل الإفراج المحتمل عن جاسوسين روسيين اعتقلتهما حكومة الوفاق الوطني قبل عام أعيدت إلى

الطاولة. وفي الوقت نفسه ، فإن خروج فاغنر من طرابلس سيسمح لها بالتركيز على الدفاع بشكل أفضل عن المناطق خارج نطاق نفوذ تركيا.

في 22 مايو ، فرضت تركيا وقفًا اختياريًا لهجمات الطائرات بدون طيار وانسحب المرتزقة الروس على الفور من شمال غرب ليبيا. في وضح النهار ، غادر مئات من أفراد فاغنر جنوب طرابلس وترهونة ، قاعدة العمليات الأمامية لحفتر في الغرب. وقال أحد سكان بني وليد تمت مقابلته عبر الهاتف ، مرددًا ما قاله شاهد عيان آخر ، "جاء مرتزقة فاغنر على الطريق الرئيسي ، وتوافدوا على مطارنا". بني وليد مدينة محايدة جزئيًا تقع في الجزء الشرقي من طرابلس. كان إجمالي عدد الروس أكثر من 2000. ذهب بعضهم مباشرة إلى قاعدة الجفرة الجوية دون توقف. كان الوضع متوترا في مدينتنا ". يتوافق التقدير التقريبي مع رقم 3000 مقاتل روسي نشره لاحقًا مركز القيادة الأمريكية في إفريقيا. وفقًا لمصدر ليبي ثالث ، فإن الانسحاب المفاجئ لفاغنر جعل من المستحيل على قوات حفتر أو الوحدات السودانية تسهيل الانتقال ، وبالتالي عدم قدرتهم على تجنب الانهيار الجذري لحفتر في طرابلس. بعد أقل من أسبوعين من انسحاب فاغنر ، لم يكن أمام قوات قوات حفتر ومرتزقته من غير الروس خيار سوى التخلي عن كميات هائلة من المعدات والفرار من المحافظة.

هذا التناقض - بين القتال الشرس ضد القوات الليبية المدعومة من تركيا والموقف الأكثر سلبية - هو جوهر نهج الكرملين. أولاً ، لا تشارك روسيا الإمارات في التزامها بدعم حفتر تحت جميع الظروف. ثانياً ، سياسة الإمارات العربية المتحدة في ليبيا تتميز بوجود ثغرات أمنية. لأكثر من نصف عقد ، كانت موسكو اللاعب الوحيد القادر على سد هذه الثغرات وراغبًا فيه. عندما تفعل روسيا ذلك ، يصبح الأمر أكثر أهمية لهيكلية حفتر ثم تستخدم هذا الوضع لإمالة الصراع وفقًا لإرادتها السياسية ، والتي تختلف عن إرادة الإمارات العربية المتحدة. أظهر

الخروج من منطقة طرابلس استعداد الكرملين للإضرار بأجندة حفتر وأبو ظبي في المواقف التي تسمح فيها مثل هذه التحركات لموسكو بانتزاع مزايا إضافية من خلال حوارها مع أنقرة وطرابلس.

السياسة بوسائل أخرى:

منذ أن طردت قوات حكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا ، بمساعدة عدة آلاف من المقاتلين السوريين ، التحالف المسلح لحفتر من شمال غرب ليبيا في يونيو 2020 ، ظل الانقسام الإقليمي بين المعسكرين الرئيسيين ثابتًا. يمتد خط الصدع من مدينة سرت ، الواقعة في وسط الساحل الليبي ، وصولاً إلى قاعدة الجفرة الجوية الاستراتيجية على بعد 160 ميلاً جنوباً. وبطريقة أقل وضوحًا ، يمتد خط آخر من قاعدة الجفرة الجوية إلى أوباري ، على بعد 300 ميل إلى الجنوب الغربي ، بين فزان والجزء الشمالي الغربي من البلاد. وقد تم تحجيم قوات حكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا عن محاولة تحقيق مزيد من التقدم منذ يونيو من خلال استمرار فاغنر في العمل.

واصلت كل من موسكو وأبو ظبي إرسال معدات فتاكة. قدم فاغنر مساهمة كبيرة على طول خط المواجهة بين سرت والجفرة من خلال زرع المئات من الألغام المضادة للأفراد والمضادة للسيارات ، وحفر الخنادق ، وبناء مواقع دفاعية تتميز بأنظمة دفاع جوي يديرها أفراد روس مدربون جيدًا. أثارت الشائعات حول أنظمة S-300 المشتبه بها بالقرب من ميناء النفط في رأس لانوف مخاوف من ظهور مناطق "ممنوعة العبور / منطقة محرمة" في شمال إفريقيا حتى أصدر مركز القيادة الأمريكية في إفريقيا رفضًا ناعمًا. هذا الموقف مثير للسخرية بالنظر إلى أن الإمارات العربية المتحدة أرسلت نظام دفاع جوي MIM-104 باتريوت إلى ليبيا في يناير 2020 ، فقط نتيجة

للضغط الأمريكي تم الاستسلام وإزالته من مسرح الحرب ، حسبما قال ملحق دفاعي أوروبي ومصادر غربية أخرى في المقابلات.

كانت فاغنر نشطة أيضًا على طول خط الجفرة - أوباري ، حيث وسّعت من بصمتها الخفيفة إلى فزان. كجزء من هذه الجهود لثني القوات المدعومة من تركيا عن المغامرة في الشرق أو الجنوب ، قدمت موسكو حتى 14 طائرة مقاتلة من طراز MiG-29 و Su-24 قاذفة يقودها المرتزقة. ساعد انتشار هذه الطائرات الحربية الروسية ، التي أثارت بعض الغضب من الولايات المتحدة ، على توازن القوى بين المعسكرين الرئيسيين في ليبيا. في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) ، زار السفير الأمريكي في ليبيا ريتشارد نورلاند موسكو ، لاستعراض كيف يمكن ، بمرور الوقت ، قبول الوجود الكتوم الروسي في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا كقوة يحسب لها حساب.

حقيقة أن تلك التطورات الهادئة تتم من قبل شركة عسكرية خاصة بدلاً من الدولة الروسية بنفسها والذي يجعل معالجتها أو إيقافها أكثر صعوبة. على مدى الأشهر الـ 12 الماضية ، زادت مجموعة فاغنر بشكل كبير من أنشطتها في القيادة والسيطرة في العديد من القواعد العسكرية في جميع أنحاء ليبيا. في مقابلة أجريت في أغسطس / آب 2020 ، اعترف أحد كبار المطلعين على محادثات السلام التابعة للأمم المتحدة بشأن ليبيا أن "الروس" يسيطرون الآن على قاعدة القردابية الجوية ، وهي مطار كبير مزدوج الاستخدام يقع على بعد 15 كيلومترًا من مدينة سرت الساحلية ، وأدلى بتعليقات مماثلة حول الجفرة الجوية. قاعدة ، منشأة استراتيجية أخرى تقع في أقصى الجنوب. إذا تم الاتفاق على نزع السلاح من تلك المنطقة بأكملها ، فلن يغادر الروس قاعدة الجفرة الجوية على الفور. لكن آمل أن يرحلوا لاحقًا "، كما أضاف ، في خيانة لغموض محرج غالبًا ما يكتشفه الدبلوماسيون عندما يتعلق الأمر بالوجود العسكري المتزايد لفاغنر في ليبيا. لكن ضباط الجيش الغربي

يميلون إلى أن يكونوا أكثر صراحة. أخبرتني الأدميرال هايدي بيرج ، مدير الاستخبارات في مركز القيادة الأمريكية في إفريقيا ، الشهر الماضي: "لا يوجد مؤشر على أن الروس يتراجعون أو يستعدون للرحيل من ليبيا". "على العكس من ذلك ، يبدو أنهم يسعون إلى أن يصبحوا أكثر رسوخًا".

بالإضافة إلى الجفرة والقردابية - قاعدتان جويتان تديرهما فاجنر بالكامل تقريبًا - استضافت قاعدة ثالثة تسمى الخادم بالقرب من بنغازي نشاطًا روسيًا كبيرًا هذا العام. في البداية ، جددت الإمارات العربية المتحدة قاعدة الخادم الجوية في عام 2016. ولعدة سنوات ، هبطت طائرات شحن متعاقدة إماراتية بشكل متكرر في المنشأة. خلال معظم عام 2019 ، قامت القوات الإماراتية بتشغيل كل من الجفرة والخادم ، حتى نقلت معظم طائراتها المقاتلة وأفرادها إلى منشآت في غرب مصر ، مما سمح لفاغنر بالاستقرار في القاعدتين الليبيتين بدلاً منها. في أوائل ربيع عام 2020 ، أصبح الخادم نقطة دخول رئيسية للدعم اللوجستي الروسي وفقًا لبيانات مفتوحة المصدر حللها متخصصون في تتبع الطائرات. حسب بعض التقديرات ، بلغ متوسط رحلات القوات الجوية الروسية من سوريا إلى شرق ليبيا حوالي طائرة شحن واحدة يوميًا لعدة أشهر. إن الطريقة التي انتقلت بها هذه القواعد القيمة من الأيدي الإماراتية إلى الأيدي الروسية هي مثال ملموس من بين أمور أخرى على التنسيق الفعلي بين موسكو وأبو ظبي.

يقطع كلا الاتجاهين:

ردع الجماعات المسلحة الموالية لحكومة الوفاق الوطني ليس الغرض الوحيد من جهاز فاغنر الأمني. يشكل الوجود الروسي أيضًا وسيلة محتملة للضغط ضد حفتر أو أي شخص آخر يطمح لقيادة فصائل شرق ليبيا. وخير

مثال على ذلك محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها حفتر في الربيع الماضي شرق ليبيا (بهدف الحصول على الطاعة الخاصة له).

قبل أسابيع من تعرضه لسلسلة الهجمات العسكرية الموصوفة أعلاه في شمال غرب ليبيا ، عانى المشير البالغ من العمر 76 عامًا من انتكاسة سياسية في برقة. في 27 أبريل ، ظهر حفتر على شاشة التلفزيون وأعلن عزمه على تشكيل حكومة جديدة تحت سلطته وجعل البرلمان الذي يتخذ من طبرق مقراً له يخضع لقواته. في اليوم التالي، أعرب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف عن رفض موسكو لتصريحات حفتر حول نقل السلطة السياسية إلى جيشه. مثل هذا التوبيخ العلني القادم من روسيا بشأن قضية محلية لم يكن من الممكن تصوره قبل ستة أو 12 شهرًا. والأمر الجدير بالملاحظة هو حقيقة أن موسكو انتصرت: وافقت القاهرة على تفضيل موسكو ومنعت العاصمتان حفتر من حل الحكومة المدنية الحالية في شرق ليبيا. كما أن عقيلة صالح ، رئيس برلمان المنطقة الشرقية ، لم يخضع للقيادة العامة للجيش كما أراد حفتر. بدلاً من ذلك ، ظل رئيس البرلمان نشطًا ، بما في ذلك على الجبهة الدبلوماسية ، على الرغم - أو بالأحرى بفضل - اختلافه الطفيف عن رئيس قوات حفتر. وللتأكيد على التفضيل ، أشار لافروف إلى صالح عدة مرات كمحاور مباشر لموسكو بينما لم يشر تقريبًا إلى المشير الميداني حفتر منذ أبريل.

في الصيف ، أظهر الكرملين مرة أخرى حذره من حفتر من خلال التفاوض على خطوة أولى نحو تحقيق استقرار محتمل للصراع الليبي دون إشراك أمير الحرب. قبل مقترحات وقف إطلاق النار المبدئية في 21 أغسطس / آب من كل من صالح ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني السراج ، أجرت روسيا مفاوضات دبلوماسية مع كل من تركيا ومصر لكنها أعاقت قوات حفتر تمامًا. لهذا السبب ، رفض الأخير في البداية تصريحات 21 أغسطس. في

خمس مناسبات على الأقل ، أطلقت قوات حفتر المتمركزة على خط المواجهة بالقرب من سرت وابل من صواريخ من نوع غراد باتجاه مواقع أمامية تابعة لحكومة الوفاق الوطني حول أبو غرين ، وهي بلدة تقع جنوب مدينة مصراتة المناهضة لحفتر. وابتعد المقاتلون الروس في سرت عن محاولات حفتر لخرق وقف إطلاق النار الذي انتهى.

تعتبر أحداث أغسطس 2020 بمثابة تذكير بأن القيادة العامة للجيش الوطني الليبي لا تسيطر على القوات الروسية. على مدار العام ، زادت فاغنر بشكل كبير من نفوذها على الأرض ، بما في ذلك داخل أو بالقرب من منشآت النفط المهمة. بينما زادت قوة القوات الروسية ، قامت البعثة الإماراتية في ليبيا بإغراق وحدتين من قوات حفتر - اللواء 128 المدرّع السوداني وكتيبة طارق بن زياد التي يهيمن عليها السلفيون - بمعدات متطورة عبر القيادة العامة . وفقًا لمصدر في الأمم المتحدة ، تتحدث أبو ظبي مباشرة مع بعض كبار المرتزقة السودانيين في معسكر حفتر ، وتقدم لهم الدعم اللوجستي في محاولة لتعزيز المشير الميداني الليبي. لكن لا شيء من هذا يؤثر على استقلالية القوات الروسية.

في أواخر الصيف ، كان الضغط الدبلوماسي الأمريكي عاملاً رئيسياً دفع حفتر إلى رفع حصار نفطي مدعوم من الإمارات بقيمة 10 مليارات دولار فرضه في بداية عام 2020. لكن وجود فاجنر في منشآت النفط الليبية مثل راس لانوف والسيدر لعب أيضاً دوره في إنهاء الحصار. في منتصف سبتمبر ، عندما دعت روسيا نجل حفتر وولي العهد خالد مع نائب رئيس الوزراء في حكومة الوفاق الوطني ، أحمد معيتيق ، لعقد استئناف صادرات النفط ، كان المشير في حاجة ماسة إلى الحضور في الموقف. من خلال الموافقة على السماح باستئناف

صادرات النفط ، انتهز الفرصة ليظهر قوياً مرة أخرى - حتى عندما تخلى عن نفوذ مهم ، مدركاً أن إعادة فرض الحصار قد يكون أكثر صعوبة مما كان عليه في أوائل عام 2020.

بعد أكثر من شهرين من المفاوضات ، لم ينجح منتدى الحوار السياسي المدعوم من الأمم المتحدة في تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تمامًا ، لكنه أظهر أن صالح لا يزال لديه فرصة ضئيلة لتوليه رئاسة البلاد. بينما لم يتم التفكير في أي دور رسمي لخليفة حفتر. هذا لا يعني أن موسكو مرتبطة بصالح. وبدلاً من ذلك ، كانت تستخدمه هو وشخصيات أخرى للتغلب على حفتر ببطء ، دون الإضرار بالمشير في المقدمة. كان التأثير الآخر لنفوذ روسيا هو وجود الموالين للقذافي بين المندوبين الذين اختارتهم الأمم المتحدة ، وهو اختلاف ملحوظ بالمقارنة مع شكل المحادثات التي تدعمها الأمم المتحدة في عام 2015 في الصخيرات بالمغرب. حجر الزاوية في تفكير روسيا بشأن ليبيا هو نيتها الراسخة لإعادة السياسيين والتكنوقراط والمسؤولين الأمنيين المعروفين بولائهم للراحل معمر القذافي ، وهي نقطة أخرى من نقاط الاتفاق بين القاهرة وموسكو. من بين العديد من المناورات الأخرى ، دعت موسكو وفدًا من الموالين سابقا للقذافي بقيادة الشخصية المقيم في القاهرة خالد الخويلدي في أبريل 2019 ، وبحسب ما ورد ، أقامت اتصالات غير مباشرة مع نجل معمر القذافي سيف الإسلام. يعدّ التحول إلى شبكات القذافي وسيلة لموازنة العلامة التجارية الشخصية للغاية لعائلة حفتر في شرق ليبيا ، دون تقوية الفصائل الموالية لتركيا في الغرب.

خاتمة:

الدولة الروسية ، على الرغم من امتلاكها القدرة على القيام بذلك ، لم تتخذ أبدًا القرار الاستراتيجي بالانخراط مباشرة في نوبة حرب طويلة وضمان انتصار حفتر في غرب ليبيا. بدلاً من ذلك ، كانت موسكو تعمل بهدوء

لجعل المشير الميداني أقل ضرورة لأجندتها في شرق ليبيا - ولكن بشكل تدريجي ، دون أن تصطدم به على الإطلاق. يتمنى الكرملين أن يرى فئة أقل صعوبة في التنبؤ وأقل خللاً من النخبة الليبية تدير برقة. وستستخدم ذلك لتأمين وصول دائم إلى المرافق الرئيسية هناك ، مثل قاعدة بحرية ، والمزيد من امتيازات النفطية ، وخيار القيام بأعمال تجارية مع طرابلس.

الكرملين يتحرك ببطء وخفيّة نحو هذا الهدف من خلال استغلال نقاط الضعف في سياسة الإمارات العربية المتحدة تجاه ليبيا. على الرغم من موقف موسكو الواقعي تجاه تركيا ، فإن أبو ظبي ووكلائها ليس لديهم خيار سوى مواصلة العمل مع فاغنر. من خلال أداء دور عسكري في شرق وجنوب غرب ليبيا ، يكتسب فاغنر أهمية أساسية هناك. ثم يحول الكرملين هذا إلى قوة مطلقة في تلك الأراضي الليبية ، والتي تقع حاليًا خارج نطاق نفوذ تركيا.

أما بالنسبة للسلطات المدعومة من تركيا ، فقد تمكنت موسكو من الحفاظ على قناة اتصال معها رغم أن فاغنر لا يزال يمثل تهديدًا خطيرًا. قال أحد أعضاء حكومة الوفاق الوطني في مقابلة أجريت في يونيو 2020: "إذا كان علينا إعطاء القليل من الأعمال للروس لإبعادهم عن ظهورنا ، فيمكن قبول ذلك". القبول هو تعبير ملطف بالنظر إلى الاحتمال الواضح بأن طرابلس قد تضطر إلى منح عقود كبيرة لشركات روسية في غضون عام أو عامين مقبلين.

منذ صعودها عام 2013 كمتدخل رئيسي للثورة المضادة عبر مساحات شاسعة من الشرق الأوسط وأفريقيا ، أصبحت أبوظبي مشهورة بعقلية واحدة. تنظر موسكو إلى هذه السمة على أنها أمر مفروغ منه - وليس كظاهرة يجب محاربتها أو استرضائها أو تصحيحها. كما هو الحال مع العديد من الديناميكيات المختلّة الأخرى التي

تُميّز المنطقة ، فإن الاستبداد العنيد لدولة الإمارات العربية المتحدة يقدم مكافآت للجهات الفاعلة الذكية بما يكفي للتغلب عليها ، أو حتى استغلالها تكتيكيًا.

في الواقع ، تختلف القوتان المناهضتان لليبرالية حول النقاط الأساسية ، وأبرزها بشكل خاص ما إذا كان ينبغي السماح للتأثير التركي بالوجود في ليبيا. ولكن كما هو الوضع اليوم ، فإن المعسكر المدعوم من الإمارات ضعيف جدًا بحيث لا يستطيع حتى إعاقة التوسع التركي دون مساعدة عسكرية روسية. لهذا السبب ، ليس لدى الإمارات العربية المتحدة خيار سوى العمل والتنسيق مع فاغنر. في الواقع ، من المحتمل أن تكون أبوظبي قد مولت أجزاء من عمليات فاغنر ، كما أشار مركز القيادة الأمريكية في إفريقيا في تقرير حديث. لا غنى عن فاغنر بدوره يعزز الكرملين ، الذي لا تشمل أهدافه القضاء التام على النفوذ التركي من طرابلس. ومع ذلك ، لا يمكن لأبو ظبي أن تقبل بأقل من ذلك.

وإدراكاً منها للتناقض بين متطلبات تشكيل المدينة الحصينة الصغير Little Sparta ونقاط الضعف في ليبيا ، **فقد طبقت روسيا طريقة عمل جديدة من خلال الجمع بين مناورة القوة الناعمة الماهرة واستخدام القوة من خلال جهة فاعلة شبه دولة غير معترف بها. لقد مكنت هذه الإستراتيجية منخفضة التكلفة موسكو من أن تصبح وسيط سلطة يستحيل الالتفاف حوله في بلد فقدت فيه كل نفوذها في أعقاب التدخل بقيادة الولايات المتحدة في عام 2011.** في جميع الحالات ، لم تنته الحرب – ولم تدق ساعة الصفر للوجود الروسي. ففي ليبيا لازال الوقت في جانب الروس.